العرب
الثلاثاء 2019/11/26
السنة 42 العدد 11540

تصعيد حوثي يحبط تحركات غريفيث لتنشيط جهود السلام

الحديدة (اليمن) - شهدت الأوضاع في اليمن خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية ارتدادا سريعا نحو مربع التصعيد العسكري والإعلامي، وذلك في مسار معاكس تماما لأجواء السلام التي سادت خلال الفترة الأخيرة في ظل تفاؤل بإنهاء وشيك للحرب عبّرت عنه القيادة السعودية، وكرسته تصريحات المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث.

وفي انعكاس للتوتّر، غادر غريفيث العاصمة صنعاء، الإثنين، دون أن يلتقي زعيم جماعة الحوثي.

وقال مصدر حزبي لوكالة الأناضول مفضلا عدم نشر هويته، إن المبعوث الأممي غادر صنعاء التي وصلها الأحد، دون أن يتمكن من لقاء أي من قيادات جماعة الحوثي.

واندلعت، الاثنين، اشتباكات عنيفة بين المتمرّدين الحوثيين والقوات الحكومية عند الأطراف الشرقية والجنوبية لمدينة الحديدة، هي الأولى منذ إقامة نقاط مراقبة أمنية مشتركة قبل نحو شهر، في نطاق تنفيذ بنود اتّفاق ستوكهولم بين السلطات الشرعية والمتمرّدين الحوثيين.

وجاء ذلك إثر غارات شنّتها طائرات تابعة للتحالف العسكري الداعم للسلطات الشرعية بقيادة السعودية ضد مواقع للمتمرّدين شمالي مدينة الحديدة في غرب اليمن.

ويهدّد التصعيد العسكري بانهيار الهدنة الهشة في المدينة المطلّة على البحر الأحمر، وهي هدنة بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ديسمبر من العام الماضي لتحييد الحديدة التي تعتبر شريان الحياة الرئيسي للملايين من السكان.

> مدى استجابة الحوثيين لجهود السلام مرتبط بالحسابات الإيرانية التي تقتضي في الوقت الراهن استدامة التوتّر

وقال مسؤولان محليان لوكالة فرانس برس إن غارات طائرات التحالف التي استهدفت المواقع العسكرية كانت مفاجئة، وشملت أيضا مواقع قرب ميناء الحديدة في جزيرة كمران القريبة، وأدّت إلى جرح عدد من المتمردين إلى جانب مقتل ثمانية منهم.

وصباحا، دارت اشتباكات عنيفة عند الأطراف الجنوبية والشرقية للمدينة الساحلية، استخدم فيها الطرفان المدافع وقذائف الهاون.

وتمّ قبل نحو عام في السويد التوصّل إلى اتّفاق بين الحكومة والمتمرّدين انصبّ على تحييد المدينة عن الصراع، وتمّت في أكتوبر الماضي إقامة أربع نقاط مشتركة تضم ممثلين عن الأطراف المتحاربة في المدينة لمراقبة الهدنة القائمة هناك. وتعتبر المواجهات العنيفة التي حدثت صباح الإثنين الأولى منذ إقامة تلك النقاط الأمنية.

وجاءت هذه الأحداث بعد تراجع في أعمال العنف بشكل عام في اليمن، مع إعلان المتمردين توقّفهم عن قصف السعودية بالصواريخ والطائرات المسيّرة منذ سبتمبر الماضي، وإعلان المملكة عن قناة مفتوحة معهم للوصول إلى حل سلمي للحرب.

وبالتوازي مع التصعيد الميداني، تحدّثت مصادر وصفت بالمطلعة عن توتر شديد يسود بين جماعة الحوثي والمبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث.

وقالت المصادر إن أجواء من التوتر سادت لقاء قيادات حوثية من الصف الثاني، ومبعوث الأمم المتحدة الذي وصل صنعاء، الأحد.

ولفتت أن القيادات الحوثية أبلغت غريفيث استياء الجماعة، من الإشادة بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وجهوده في التوصل إلى حل شامل في اليمن، وذلك في إحاطته المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي الجمعة الماضي.

كما عبّر الحوثيون لغريفيث عن استيائهم من حديث مساعدة الأمين العام أورسولا مولر في إحاطتها التي قدمتها، الجمعة، لمجلس الأمن الدولي عن الوضع الإنساني في اليمن، واتهمت فيها جماعة الحوثي بنهب المساعدات ومنع تنفيذ نصف مشاريع المنظمات الإنسانية وغيرها.

وكشفت المصادر عن خطوات تصعيدية اتخذتها جماعة الحوثي تزامنا مع زيارة المبعوث الدولي لصنعاء، من بينها منع رئيس المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح، صادق أمين أبوراس من لقاء غريفيث. وقالت المصادر إن الحوثيين حذروا أبوراس من إجراء أي لقاء منفرد مع غريفيث دون إبلاغهم.

ويقلّل البعض من شأن التصعيد العسكري في الفترة الراهنة معتبرين أنّ هدفه تحسين شروط التفاوض في أي محادثات سلام قادمة، لكنّ متابعين للشأن اليمني يؤكّدون باستمرار على ارتباط الحوثيين الوثيق بالأجندة الإيرانية، ما يعني أن استجابتهم لدعوات السلام مرتبطة أيضا بالحسابات والمصالح الإيرانية التي قد تقتضي في الوقت الراهن استدامة التوتّر في اليمن كورقة ضغط على السعودية.

وفي تعليق على دلالات وتوقيت التصعيد الحوثي، قال الصحافي اليمني سياف الغرباني في اتصال مع "العرب" من الحديدة إنّ هذا التصعيد مرتبط بالموقف الرخو للمبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث ولجنة المراقبين الدوليين تجاه الخروقات الحوثية لاتفاق وقف إطلاق النار.

وأشار الغرباني إلى أن إحاطة المبعوث الدولي الأخيرة في مجلس الأمن كانت متناقضة ومضللة ووفرت للحوثيين بقصد أو دون قصد الغطاء اللازم لرفع منسوب التصعيد، حيث زعم غريفيث أن اليمن يعيش فترة تهدئة عسكرية غير مسبوقة، فرد الحوثي في اليوم التالي بهجومين مزدوجين على مدينة المخا باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة الملغومة.

واعتبر الغرباني أن تشبث الحكومة اليمنية باتفاق السويد بشأن الحديدة، رغم أن الحوثي يقتل الاتفاق كل يوم، عامل آخر يحفز الأخير على الإيغال في التصعيد، مضيفا "هناك سبب آخر مكن الحوثيين من التمادي في تقويض اتفاق الحديدة، يكمن في ضعف أداء رئيس بعثة المراقبة الجنرال الهندي ابهيجيت جوها، إذ أن تحركاته أصبحت محاصرة حوثيا ولا يستطيع مغادرة ظهر السفينة الأممية في عرض البحر الأحمر".

استهانة بالأرواح وإفلات من العقاب يحكمان تعاطي السلطات العراقية مع الاحتجاجات

سرعة الاحتكام للسلاح سمة ملازمة للنظام القائم منذ 2003

معاملة المتظاهرين مثل الأعداء في جبهات القتال

تحوّل الاحتجاجات السلمية في العراق إلى حلقة جديدة من حلقات مسلسل إراقة الدماء يعود إلى طبيعة النظام القائم على حكم الأحزاب الدينية الذي عطّل المؤسسات وأضعف القوانين وكرّس ظاهرة الاحتكام للسلاح لحل مختلف القضايا، وفتح الباب لتشكيل أجسام شبه عسكرية تنافس الدولة سلطاتها وتشاركها عملية حمل السلاح.

بغداد - يتواصل في العراق سقوط قتلى ومصابين في صفوف المتظاهرين على يد القوات الأمنية والميليشيات الرديفة لها، وذلك على الرغم من الخطاب الرسمي المدين لعمليات القتل حينا، والمتبرئ منها حينا آخر بنسبتها لـ"مندسّين ومسلّحين مجهولين"، فضلا عن الوعود المتكرّرة بحماية المحتجّين دون الإيفاء بها.

وشهدت العاصمة بغداد وعدد من محافظات الجنوب خلال الأيام الماضية قفزة في عدد من سقطوا برصاص القوات الأمنية وبقنابل الغاز المسيل للدموع المخالفة للمواصفات الدولية والتي تحوّلت بدورها إلى سلاح للقتل المباشر رغم أنّها مخصّصة عادة لتفريق الحشود.

وسقط منذ بداية موجة الاحتجاجات في العراق مطلع الشهر الماضي ما يزيد عن ثلاثمئة وستين قتيلا والآلاف من الجرحى، وهي أعداد "تليق" بحرب عسكرية وليس باحتجاجات شعبية.

ومع ذلك لا يبدو الأمر مستغربا لمتابعي الشأن العراقي، حيث أنّ الاستهانة بالأرواح البشرية والقتل العشوائي والإفلات من العقاب سمات ملازمة للنظام القائم منذ حوالي ستة عشر عاما، وعلى صلة بفوضى السلاح العارمة، وبشيوع ظاهرة الميليشيات المسلّحة المشكّلة على أسس وخلفيات دينية وطائفية وعرقية وذات ارتباطات يمتد بعضها إلى خارج حدود البلاد.

ومطلع القرن الجاري بدأ حمّام دم جديد في العراق مع الغزو الأميركي سنة 2003 حيث سقط ما يقارب المليون قتيل أثناء الغزو وفي مجازر ارتكبتها لاحقا القوات الأميركية والشركات الأمنية ومن أشهرها مجزرة ساحة النسور ببغداد ومجزرة حديثة بمحافظة الأنبار.

ومرّت تلك المجازر في ظلّ حالة من عدم الاكتراث من نظام الأحزاب الدينية الذي قام أصلا بفضل الغزو الأميركي، وبفعل التواطؤ بين طهران وواشنطن.

وعلى مدار السنوات الموالية تواصل سقوط القتلى بأعداد كبيرة في العراق سواء جرّاء الهجمات والتفجيرات الإرهابية لتنظيم القاعدة أو بفعل الحرب الطائفية التي شهدها البلد بين سنتي 2006 و2008، وحتى بسبب المواجهات بين الميليشيات الشيعية على خلفية تصفية حسابات شخصية وحزبية.

وعاد العراق بدءا من سنة 2014 ليعرف منعطفا آخر نحو العنف القاتل على نطاق واسع مع غزو تنظيم داعش واحتلاله لما يقارب ثلث مساحة العراق ومن ضمنها مدن كبيرة مأهولة بالسكان مثل تكريت مركز محافظة صلاح الدين شمالي العاصمة بغداد أو الفلوجة والرمادي بمحافظة الأنبار غربي العراق، أو الموصل ثاني أكبر العراق ومركز محافظة نينوى بشمال البلاد.

وسقط الآلاف من القتلى والجرحى على يد التنظيم الذي لم تخرج الحرب ضدّه من قبل القوات العراقية المدعومة بالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة فاعلة من قبل عشرات الآلاف من عناصر الميليشيات الشيعية، عن سمة الاستهانة بالأرواح البشرية، حيث استخدمت القوة المفرطة دون تمييز داخل المدن والأحياء السكنية، بما في ذلك القصف العشوائي بالمدفعية والطيران، ليتم بذلك تدمير أحياء بكاملها على رؤوس السكان ومن ضمنهم أعداد قليلة من عناصر داعش المحتمين بالمدنيين.

> لا يتم غالبا تحديد المسؤوليات في أحداث العنف القاتلة بالعراق ما يتيح للمتورطين فيها النفاد بلا عقاب

ورغم انقضاء أكثر من سنتين على إعلان نهاية معركة الموصل في يوليو 2017 فإنّ جثث القتلى ما تزال تنتشل بأعداد كبيرة من تحت أنقاض الدور السكنية المدمّرة في المدينة.

ورغم أحداث العنف الكثيرة التي تمرّ على العراق وتخلّف خسائر كبيرة في الأرواح، فإنّه لم يحدث أن فُتحت تحقيقات جديّة لتحديد المسؤوليات ومعاقبة المذنبين، الأمر الذي يكرّس ظاهرة الإفلات من العقاب.

وكما لم تحدّد المسؤوليات عن انهيار القوات المسلّحة العراقية أمام زحف بضع مئات على المناطق العراقية، وما جرّ ذلك من مآس كبيرة وما خلّفه من خسائر بشرية ومادية يصعب حصرها، فإنّ عملية قتل المتظاهرين بصدد المرور بنفس الطريقة.

وبمثل هذه الاستهانة بالأوراح واستسهال القتل، تواجه السلطات العراقية اليوم أكبر موجة احتجاجات يشهدها البلد منذ سنوات، خصوصا بعد أن رفع المحتجّون من سقف مطالبهم إلى إسقاط النظام برمّته، واستعصت على حكومة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي تهدئة الشارع بوعود الإصلاح ومحاسبة الفاسدين، وإغراءات توظيف الآلاف من الشبان في القطاع العمومي المتخم أصلا بالموظفين الفائضين عن الحاجة.

وسُجّلت خلال الأيام الأخيرة حصيلة قياسية في عدد القتلى والجرحى في صفوف المحتجّين، حيث كشفت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للبرلمان العراقي، الاثنين، عن مقتل 11 متظاهرا وإصابة نحو 300 آخرين خلال الأيام الأربعة الماضية.

ووثقت المفوضية في بيان أحداث التظاهرات في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات خلال الفترة الممتدّة من الخميس إلى الأحد، مشيرة إلى لجوء القوات الأمنية مجدّدا إلى العنف المفرط ضدّ المتظاهرين.

وورد بالبيان ذاته أنّ "المفوضية جددت مطالبتها للحكومة والقوات الأمنية بمنع استخدام العنف المفرط بكافة أشكاله ضد المتظاهرين السلميين كونه يعد انتهاكا صارخا لحق الحياة والأمن".

تردد قطري كويتي على أبواب تحالف حماية الملاحة البحرية

إلى القتال مجددا

المنامة - قال مسؤول عسكري أميركي، الإثنين، إن قطر والكويت أبلغتا الولايات المتحدة بنيّتهما الانضمام إلى التحالف البحري الذي تمّ تشكيله مؤخرا بقيادة الولايات المتّحدة بهدف حماية الملاحة الدولية في منطقة الخليج.

وعلى العكس من السعودية والإمارات والبحرين التي انضمّت مبكّرا للتحالف، فقد تطلّب الأمر من قطر والكويت مهلة تفكير أطول قد تكون مؤشّرا على حالة من التردّد مأتاها أنّ إيران هي المصدر الرئيسي للتهديدات التي يهدف التحالف الجديد إلى مواجهتها، فيما الدولتان تقيمان علاقات وثيقة معها ولا ترغبان في استثارتها بالانضمام إلى تحالف موجّه في حقيقته ضدّ سلوكاتها.

وتتّهم الولايات المتحدة ودول غربية إيران بالوقوف خلف هجمات استهدفت الصيف الماضي ناقلات نفط وسفنا في مياه الخليج. لكن طهران تنفي هذه الاتهامات.

وبعد ترقّب دام لأشهر منذ الإعلان عن فكرة إنشاء التحالف في يونيو الماضي، وُلد مطلع نوفمبر الجاري "التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممرات البحرية" بعضوية ست دول إلى جانب الولايات المتحدة، هي السعودية والإمارات والبحرين وبريطانيا وأستراليا وألبانيا.

ولا يبدو التحالف الجديد فقط موجّها ضدّ سلوكات إيران وتحرّشها بأمن خطوط الملاحة، بل إنّ دخوله طور العمل الميداني أسقط عمليا الصيغة التي اقترحتها إيران على بلدان المنطقة وحاولت من خلالها لعب دور قيادي في تأمين خطوط النقل البحري وإلغاء الدور الدولي، وتحديدا الأميركي، في ذلك، سواء عبر ما سمّاه الرئيس الإيراني حسن روحاني بـ"مبادرة سلام هرمز"، أو عبر مقترح طهران على عواصم الخليج إبرام اتفاقيات عدم اعتداء منفردة معها.

ومن المقرّر أن يشمل نشاط التحالف مياه الخليج مرورا بمضيق هرمز نحو بحر عُمان ووصولا إلى البحر الأحمر.

وقال الكولونيل جون كونكلين رئيس هيئة أركان التحالف إنّ "قطر والكويت أبلغتانا بالفعل بأنهما ستنضمان للتحالف، ومن ثم فالأمر مسألة وقت". وذكر أن من المتوقع أن تقدّم الدولتان أفرادا وزوارق دوريات.

ولم يستقطب التحالف من أوروبا سوى ألبانيا والمملكة المتحدة بينما آثرت فرنسا قيادة مهمة أوروبية لحماية الملاحة في الخليج مستقلة عن المبادرة التي تقودها واشنطن.

وقال كونكلين "على حد علمي لم ينضم أحد بعدُ للتحالف الفرنسي. وهم (الفرنسيون) يحاولون منذ فترة لكنهم لم يحققوا نجاحا".